مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الحوار الوطني تردد في الساحة الوطنية رؤى وافكار تتصل بقضية شكل الدولة اليمنية ومنها الحديث عن خيارات الفيدرالية والدولة الاتحادية والدولة اللا مركزية وغيرها ..ولكن حتى الآن لا تزال معظم الاحزاب والتنظيمات والمكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار تتحفظ في طرح رؤاها حول هذه القضايا التي ستصنع حلولاً لمختلف القضايا المنظورة على طاولة الحوار . .

استطلاع- علي الشعباني

الفيدرالية.. هل هي الحل؟

وفي هذا السياق لا تزال مواقف السياسيين والأكاديميين مختلفة إزاء طرح الفيدرالية وفقاً للموقف السياسى والرؤى الحزبية المختلفة. حيث يقول الدكتور عدنان المقطري -أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة صنعاء- ان الحديث عن الفيدرالية كخيار لتحديد شكل الدولة قد بدأ يلقى قبولاً باعتباره نقيضاً لمطلب الانفصال، ولكن الرؤى لا تزال تتراوح حول شكل الفيدرالية ما بين صيغة بإقليمين لفترة انتقالية تنتهى باستفتاء على تقرير المصير، أو بين أقاليم متعددة

ويضيف: أن الحديث عن المظالم والممارسات السلبية فى المحافظات الجنوبية والشرقية سببه ممارسة المنظومة السياسية وليس بسبب الوحدة ذاتها، ما يمكن أن يعزز المطالب ببقاء شكل الدولة بوضعه الحالى «الدولة البسيطة» مع إجراء إصلاحات دستورية تمكن من توسيع قاعدة المشاركة المحلية وبما يحقق التطبيق الفعلي للامركزية.

أما الدكتور عبدالله سالم - جامعة عدن- فقد اشار الى أن خيار الدولة اللامركزية «الاتحادية» ذات الأقاليم المتعددة مازال يحظى بنفس الزخم، وأنه قد يمثل المخرج الواقعى والآمن لحل مختلف القضايا ولعل اهمها القضية الجنوبية، منوها الى أن هذه الرؤية سوف يتم بلورتها فى قادم الأيام لتصبح فى نهاية المطاف بمثابة الحل الوسط المقبول.

من جانبه اعتبر الدكتور احمد باسردة -رئيس جامعة صنعاء السابق- الفيدرالية بين إقليمين «شمال وجنوب»، كما يطرح البعض، هو تمهيد للانفصال والعودة باليمن الى ما قبل ١٩٩٠م، وهروب للوراء ولا يقدم أى حل عملي لا للجنوب ولا للشمال، بل يغلب عليه الطابع الأناني والشخصي على الطابع الوطني والموضوعي.

مشيرا الى انه ومع تزايد الجدل حول مستقبل شكل الدولة اليمنية الذى سيقرره مؤتمر الحوار الوطنى مع الاخذ بعين الاعتبار حالة الانفتاح الكامل وشطب كل الخطوط الحمراء والاشتراطات المسبقة يشير إلى ان اليمنيين حريصون على تحقيق تطلعاتهم المستقبلية ضمن دولة قوية موحدة.

اما وليد عبدالله المعافا -باحث كلية الدفاع الوطني- فقد اعتبر ان خيار الفيدرالية يعد مصيبة كبرى على اليمن.. وقد تقود البلاد إلى الانهيار والتمزق ... كما حدث في الاتحاد السوفييتي سابقاً كمنظومة فيدرالية اتحادية.. وقال: ان الانتقال من شكل الدولة البسيطة الموحدة الى الفيدرالية قد يحدث تغييراً سلبياً في شكل الدولة.. ولذلك يجب ان نعي خطورة الفدرالية على وحدة اليمن.. ونعلم أن وحدة الأرض والإنسان وشكل الدولة من الثوابت التي لا تقبل الجدل أو الحوار ويمكن الحديث عن حكم محلي واسع أو كامل الصلاحيات كنظام مع الحفاظ على شكل الدولة اليمنية.

وتساءل المعافا عن الاهداف التي تدفع البعض الى الحديث عن الفيدرالية في ظل ان مخاطرها على الوحدة الوطنية اكبر من ايجابياتها

وقال: هل يعقل أن تتصف كل محافظة يمنية بالدولة البسيطة لها حق في الاستقلال، ماذا بعد؟.. واضاف: ان شبح الفيدرالية ولغة التشطير وفك الارتباط هي لغة واحدة... تهدد الوحدة اليمنية.

مشدداً على ضرورة اختيار شكل نظام الحكم وبما يتوافق مع الغايات الوطنية، بعيداً عن صبغة التشطير ولغة الفيدرالية، وانما في إطار الحرص على الثوابت الوطنية حفاظاً على شكل الدولة اليمنية التي تحفظ بها وحدة الأرض والإنسان،

المقطري: هناك قبول للفيدرالية كنقيض لمطلب الانفصال

باسردة : الفيدرالية بين اقليمين تمهيد للانفصال

عبدالله سالم : الدولة الاتحادية تمثل المخرج لحل القضية الجنوبية

المعافا : الفيدرالية تشكل تهديداً للوحدة

تساؤلات يمنية حول الدولة المدنية

الاشكاليات التي يثيرها مفهوم الدولة المدنية في اليمن تختلف عن تلك التي يثيرها في أقطار اخرى، لاعتبار الخصوصية التي تتميز بها اليمن، حيث تبدو المدنية مطلباً سابقاً لأوانه اذا علمنا ان المطلوب أولاً هو الدولة التي تغيب عن الوجود لصالح كيانات سادت قبل ظهور الدولة.

واليمن تتميز بتجانس عرقي وديني، بحيث تغدو المساواة في المواطنة أمراً لا يتميز التمييز الديني بين مسلمين وطوائف اخرى، لكن الخصوصية اليمنية تشير الى غياب المواطنة أصلاً لصالح علاقات محكومة بثنائية رعية ومشائخ فالاولى بالطلب هو الدولة بغير وصف وتحول الرعية الى مواطنين أولاً..

عبدالله محمد الدهمشي*

الخصوصية اليمنية تشير إلى غياب المواطنة لصالح علاقات محكومة بثنائية رعية ومشائخ

تكتمل هذه الخصوصية بتميز المقابلة بين الاسلام والدولة المدنية ذلك ان رجال الدين الذين تصدوا لدعاة مدنية الدولة لم يأبهوا لهدم وجود دولة في اليمن أصلاً، كما لم ينتبهوا لتعدد الأوجه الدينية للدولة المسلمة ان وجدت في اليمن.. لأن اسلمة الدولة محل تنازع بين سنّة وشيعة، وموضوع اختلاف كبير فرق كل طائفة والمتوزعة بين تطرف جهادي واعتدال ديمقراطي وبين نضال سلمي وكفاح مسلح.

يزعم رجال الدين عندنا أن سلطة الحكم ينبغي ان تغير بدين الله وان تخضع لسلطان الله وحاكميته ويرون ان مدنية الدولة لاتقبل على سلطتها قيم او وصاية حتى ان كانت وصاية إلهية، ويدعون ان حاكمية الله تتجسد بين الناس في قلة منهم تحتكر معرفة الحق وتمثل هذه الحاكمية في تحديد ما هو متطابق مع الدين وما هو مخالف له وخارج عليه من مبادئ وقواعد وتشريعات قانونية.

بدأ هؤلاء بتكفير دعاة الدولة المدنية فبادر أحد مشائخ الدين الى القول ان المدنية ضد الاسلام وعلى من يدعو اليها ان يراجع دينه، وأردف شيخ آخر قبل قوله مطالباً دعاة الدولة المدنية في اليمن ان يبدءوا في تحديد موقفهم من دين الله، فهم مع دين الله ان كفروا بالمدنية ودولتها، أما من قال بها ودعا اليها فهو ضد دين الله.

هذه هي الاشكاليات التي رصدتها كما أثارها مفهوم الدولة المدنية منذ الجدل الذي تفجر بين د. محمد عبدالملك المتوكل والاخ عبدالمجيد الزنداني مؤخراً، غير ان اشكاليات هذا المفهوم تعود تاريخياً الى فجر النهضة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين بدأ العقل العربي يستفيق على تخلفه متسائلاً عن اسبابه وباحثاً عن مخرج منه إلى نهوض حضاري معاصر، اذ نعرض هنا ما لدينا من تساؤلات حول مفهوم الدولة المدنية واشكالياته :

أولاً : تساؤلات الدولة والوطن :

سأبدأ هذه التساؤلات من ملف التوتر في صعدة واشير الى الحوثيين كجماعة يسهل علينا هذه الايام تخوينها علناً، وتجريمها بالتشيع والعمالة لايران، رغم اننا في وفاق وتهيئ للحوار الوطني الشامل الذي لايستثني أحداً، ومع ذلك دعونا نرى في ملف التوتر في صعدة غير الوجه الذي تعرفه عن حروبها الستة، او الوجه الذي يراد لنا ألا ننزلق به الى مصائب فتنة الطائفية، فماذا سنرى في هذا الملف؟

سنرى ان صعدة واحدة من المحافظات التي لانخجل من القول انها محافظات محرومة من وجود الدولة ومشاريعها الخدمية والانمائية، وان وجود هذه المحافظات ضمن اقليم الدولة اليمنية تأسيس على نظام غير معلن في الدستور، يعتمد على الوسطاء بين الدولة في العاصمة ومواطنيها في تلك المحافظات هؤلاء الوسطاء هم مشائخ القبائل وأعيانها الذين ضمنوا للدولة ولاء السكان ومثلوا الدولة في تلك المناطق، وبهذا اصبح مواطنو تلك المحافظات رعية شيخ حتى وهم قيادات عليا في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

ألخص دعوتنا الى الدولة المدنية ومطالبتنا بالقول انها الدعوة الى التوافق الوطني بين مكونات المجتمع وشرائحه وفئاته على عقد ناظم للاجتماع في نظام عام وسلطة قانونية واحدة، بحيث يصبح كل السكان مواطني وطن واحد، وهذه هي الوحدة الوطنية الجامعة لكل الناس بالمساواة والعدل والشراكة والمشاركة، وهي الاساس الاول للدولة المدنية التي نريد.

في الدولة عموماً والدولة المدنية تحديداً تحتكر السلطة حق امتلاك القوة واستخدامها وفقاً لشرعيتها الدستورية، في تطبيق سيادة القانون، وفي ظل غياب الدولة تتوزع هذه القوة بين الجماعات السكانية طلباً للامن والدفاع وحماية للحق والمنافع وعلينا ان نختار بين الدولة والعصابات المسلحة، بين سيادة القانون وهروب العصبيات المتناحرة بعقلية الثأر والانتقام، وامامنا في سبيل ذلك مهمتان هما :

الأولى : القبول الطوعي بالانتظام في اطار دولة تعتمد اللامركزية الكاملة، وذلك بالتنازل عن مراكز القوى النافذة فوق الدولة وضد وجودها.

الثانية : التحول من ثنائية رعوي الشيخ الى نظام مواطنة متساوية في الحقوق والواجبات وهذا التحول لايلغي المكانات والادوار الاجتماعية، بل يعيد هيكلتها في اطار النظام والدولة.

وهنا نتساءل: ما الذي يدعونا في الدولة ومدنيتها الى مراجعة ديننا؟ وهل في الدولة ومدنيتها ما يجعلنا ضد دين الله اذا كنا نريد الخروج من عصبيات الجاهلية ومفاسد الثأر والتقطع والحرمان الى دولة النظام والقانون..؟

ما الذي تتضمنه الدولة المدنية مما يوجب علينا مراجعة ديننا اذا نحن دعونا اليها وطالبنا بها؟ وكيف نتعرف على المحددات التي تجعلنا نقف مع دين الله او ضده بناءً على موقفنا من الدولة المدنية.

هناك نقطتان حددها رجال الدين في اليمن للدولة المدنية تتعارض مع الدين وتتناقض مع الاسلام هما : المساواة في المواطنة بين الذكر والانثى، ورفض تغيير سلطة التشريع او الوصاية عليها بسلطة أعلى حتى ولو كانت سلطة إلهية، تبدو النقطة الاولى محسومة من حيث الإقرار الدستوري بمبدأ المساواة بين الذكر والانثى في الحقوق السياسية، وهي المساواة المقبولة في الممارسة السياسية من قبل الجميع منذ قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠م، وان اعاقت البيئة المجتمعية والثقافية والتقليدية تمتع نساء اليمن بهذه المساواة، في وضع يجعل المطالبة بتمكين المرأة اليمنية سياسياً امراً مشروعاً بالدستور والقيم المنظمة للتنظيم السياسي والعمل الحزبي وبما يعني تجاوز عوائق المساواة وتوفير معوقات التمتع بها كحق سياسي لكل المواطنين بدون تمييز.

غير ان هذه المساواة تمتد الى مجالات اخرى، اهمها ما يتصل بقانون العقوبات فيما يخص جرم القتل وعقوبة مقترفه بحق انثى، وكذا شهادة الانثى واهليتها لتولي القضاء والوظائف العليا في قيادة الدولة، والخدمة في السلك العسكري والمدني، وغير ذلك من القضايا الحاملة للتمييز الجنسي باسم الاسلام، ولن نناقش الخلافات المتصلة بهذه القضايا في المذاهب الفقهية وشرائحها الاجتهادية، لأن المسألة برمتها مؤطرة في اشكالية التشريع وسلطته المفوضة من الشعب عبر الانتخابات الحرة والنزيهة.

يشترط رجال دين في اليمن ان تكون السلطة التشريعية مقيدة في صلاحياتها بحاكمية الله التي تتجسد في هيئة مؤلفة من عدد من رجال الدين يوقعون باسمه ماهو مطابق للدين او الشرع وما هو مخالف لهما وخارج عنهما مما تصدره هيئات السلطة التشريعية من تشريعات وقوانين، وهنا سنتساءل حول جملة من الأمور ونعني به الأمر الخاص بتحديد مصدر السلطة ومالكها، وصاحب الحق المطلق في التصرف بها، وتفويض من ينوبه في ولايتها وادارتها، والذي نحدده بقولنا : الشعب مالك السلطة ومصدرها.

يقول رجال الدين في اليمن ان التفويض الشعبي مطلق وهذا قول حق، انهم يتجاهلون تغيير هذا الاطلاق عند ممارسة التفويض من قبل من استحقوه في صناديق الاقتراع، فالدولة المدنية وهي تطلق حق التفويض للشعب انما تحرص على تحديد صلاحيات السلطة وتقييد وظائفها، بما يضمن كف بغيها على الحقوق والحد من تغول تسلطها وطغيانها على كرامة الناس وأمر العدل والاحسان.. فالسلطة الحاكمة بقيم ومبادئ الدولة المدنية/ ثواباً او عقاباً ذلك انها تمثل الشعب وتحقق مصالحه ولا تستبد به في أمر.

لهذا ليس صواباً ما يقوله رجال دين عن الصلاحيات المطلقة لسلطة التشريع والتي تجعلهم يصدرون تشريعات مخالفة ومناقضة للشرع، فالتشريعات محكومة بمرجعية الدستور، ويحكم ببطلانها من خلال محكمة دستورية اذا خالفت مبادئ دستورية، حيث يمكن لأية جهة اعتبارية الطعن بعدم دستورية أي تشريع أمام المحكمة الدستورية والتي تمثل رقابة قضائية على سلطة.

دعونا هنا ننشط تساؤلات الدولة المدنية، حتى نكون على بينة من أمرها بين الناس فيما نقول ونعمل، لأن رجال الدين يتفننون فن إلباس الحق بالباطل وكتمان الحق الذي يعلمونه لمآرب شخصية ومطامع مادية، ذلك ان اقتصار المقابلة بين المدنية والدين في الدولة يقودنا حتماً الى مفاضلة شعبية بينهما تنتهي بتفضيل الدين على ما سواه انتصاراً للاسم مجرداً من المعنى والدلالة، ولهذا تتمادى في تبسيط مفهوم الدولة المدنية.

نبدأ من المرجعية للقول انه بإمكان رجال الدين ان يسهموا في بناء هذه المرجعية الحاكمة للسلطة والمنظمة لوظائفها والمحددة لصلاحياتها من خلال مشاركتهم كمواطنين اولاً، ثم كقادة، رأي عام ثانياً في صياغة الدستور الذي يشكل هذه المرجعية على مبدأ سمو الدستور، ذلك ان الدولة المدنية دولة دستورية تنشأ شرعيتها بالتعاقد المجتمعي على قيم ومبادئ النظام الجامع للحقوق والواجبات.

ثم نقول ان بإمكان رجال الدين ايضاً ان يعتبروا سلطة التشريع ويمارسوا وصايتهم عليها من خلال تحكيم المرجعية الدستورية والاحتكام اليها فيما شجر بينها من خلاف بوسائل منظمة لذلك، منها الرقابة الدستورية، المخولة للمحكمة الدستورية، التي تبطل من التشريعات ما ثبت لها بطلانه في عدم دستوريته، ثم الرقابة السياسية من خلال الاحزاب والتنظيمات التي لها حق الاعتراض على التشريعات او من خلال تثوير الرأي العام وحشده ضد ذلك ثم تأتي الرقابة الشعبية من خلال الاعلام الحر وحرية النظم والتعبير والتي تنظم العمل الشعبي سلمياً، بحق التظاهر والاعتصامات والعصيان المدني.

هذه هي الوسائل المشروعة بالتفويض الشعبي للرقابة على السلطة والاعتراض على ما يصدر منها مخالفاً للمرجعية الدستورية وهي وسائل تتسع لكل فئات الشعب وتضمن لكل رأي حقه في التعبير والعمل السلمي.

ثالثاً : الدولة المدنية والسلم :

العصبيات القبلية تحسم صراعاتها بالقوة، لذلك تفتك بأهلها الثأرات والانتقام، والاحادية المنغلقة على نفي التعددية والاختلاف، تفتك بها دورات التنكيس والتطير، لهذا تكون الدولة المدنية طوق النجاة المتاح لليمنيين للدخول في السلم كافة، لأنها تحتضن الجميع بمبدأ المواطنة ومرجعية القيم العليا في نظام عام وهي قيم الحرية والمساواة والعدل.

سنسلم جدلاً بدعوى رجال الدين في اليمن بحقهم في مرجعية عليا لها القول الفصل فيما يصدر عن السلطة الحاكمة من تنظيم وادارة، ومع هذا التسليم نتساءل عن المبادئ المنظمة لخلافات الرأي بين اعضاء الهيئة المرجعية المكونة من رجال الدين، وكيفية حسم الخلاف وترجيح رأي على غيره من الآراء، فإن قالوا ان ذلك يتم بالتصويت وترجح اغلبية اعضاء الهيئة قلنا لهم ان هذا من مبادئ الدولة المدنية، ولاشك ان غيره يتفرق بالدين شيعاً وأحزاباً.

عصبيات القبيلة تستبد بالحكم وتستأثر بالثروة وتطغى بالقوة والافساد، وعصبيات الدين تتفرق بالناس والدين طوائف متعادية وشيع متحاربة، وكلها عصبيات مدمرة للوحدة والسلم، ومضادة للمساواة والعدل، ولامخرج لليمن من ظلمتها إلا نور المدنية الجامع للاختلاف على مبادئ وقيم الحرية والمساواة والعدل، في الوطن والحقوق، وفي النظام وسيادة القانون.

قد تكون من مصلحة رجل الدين ان يتجاوز سيادة القانون وان تتعدد سلطات القوة في المجتمع، لكي يحتمي بعصبياتها في مواجهة الخصوم، لكن الملايين مصلحتهم في سيادة القانون بسلطة واحدة معبرة عن وحدة الاقليم والشعب تعبيراً منظماً بالدستور ومؤتلفاً في ديمقراطية مجسدة لمدنية الدولة والمجتمع، وايهما يكون مع دين الله، مدنية الدولة أم عصبيات القبيلة الحاضنة للفساد والمفاسد في الثأر والتقطع والتخريب المستمر للتنمية ومصادرها ومنجزاتها؟

نتساءل وقد تجرعنا غصص عصبيات الاستفراد والاستحواذ والاستئثار التي مزقتنا بامتيازات حصرية لايكابر شيوخ الدين ومشائخ القبيلة، وشعب محروم من كل شيء ظل عرضة للسلب والنهب.

دراسة للكاتب ننشرها بتصرف